اليمن: اشتباكات عنيفة بالحديدة غداة دعوة أممية لوقف التصعيد

اندلعت اشتباكات عنيفة بين القوات الحكومية والحوثيين، في محافظة الحديدة غربي اليمن، غداة دعوة الأمم المتحدة الطرفين إلى وقف التصعيد العسكري.

وأفاد بيان صادر عن ألوية العمالقة التابعة للجيش اليمني بأن" القوات المشتركة (حكومية) المرابطة في الخطوط الأمامية غربي مديرية حيس جنوبي الحديدة، خاضت اشتباكات عنيفة مع عناصر من مسلحي مليشيات الحوثي حاولت التقدم الميداني ".

وأضاف البيان أن القوات الحكومية "تصدت للعناصر الحوثية المتسللة وأوقعت في صفوفها قتلى وجرحى، فيما لاذ البقية بالفرار"، دون تفاصيل أخرى. والاثنين، دعت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُديدة، الأطراف اليمنية إلى وقف التصعيد في المحافظة، وضرورة تمكينها من زيارة مناطق المواجهات هناك. ورغم أن اتفاق ستوكهولم الموقع بين الحكومة اليمنية والحوثيين عام 2018 نص على هدنة دائمة في محافظة الحديدة، إلا أن المعارك ما تلبث أن تندلع، وسط اتهامات بين الطرفين بخصوص خرق اتفاق وقف إطلاق النار.

وتشهد اليمن حربا منذ أكثر من ست سنوات، أودت بحياة 233 ألف شخص، وبات 80 بالمئة من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على المساعدات للبقاء أحياء، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

القيادات الفلسطينية تعمل على مواجهتها بجدية

الأزمات العميقة تحيط «بالأونروا»

عباس وجو بايدن

عزت حامد

تنتظر الكثير من الملفات النتعلقة بالمنطقة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن، وهي الملفات التي تتنوع بين السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية. وتعتبر القضية الفلسطينية واحدة من أبرز هذه الملفات التي تنتظر ساكن البيت الأبيض، خاصة في ظل بعض من القرارات التي أتخذها الرئيس السابق دونالد ترامب.

ومن أبرز هذه القرارات دعم منظمة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، وهي المنظمة التي تعاني من أزمات مالية واضحة، وهي الأزمات التي دفعت بالكثير من القيادات الفلسطينية إلى العمل والدعوة الجدية لمواجهة هذه الأزمة، خاصة مع وصولها إلى معدلات صعبة ودقيقة خلال الفترة الاخيرة.

وعن هذه النقطة يقول قال رئيس دائرة اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، أحمد أبو هولي، في حديث سابق لوكالة "وفا" إن المخصصات المالية والمستحقات التي كانت تصل إلى المنظمة من الخارج باتت تتأثر، خاصة في ظل الأزمات التي يعانيها الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في الخارج.

اللافت أن الكثير من القيادات المقربة محيط أبو هولي اشارت إلى تحول قضية تمويل المنظمة إلى ورقة سياسية تحاول بعض الفصائل استغلالها، وعلى سبيل المثال رفضت حركة حماس مطالبة فتح بالمشاركة في الدعم المالي للاجئين، وهو الطلب الذي طرح خلال المباحثات الثنائية بين الفصيلين مؤخرا، وتشير تقارير صحفية أن مندوبي حركة حماس وعلى رأسهم صالح العاروري نائب رئيس الحركة رفضوا وبشدة هذا المطلب وأيده ممثلي تركيا في محادثات المصالحة التي جرت في اسطنبول.

واشار ابو هولي في حديث لوكالة وفا الفلسطينية للأنباء أن ضعف المخصصات التي تصل إلى الأونروا من الخارج بات يؤثر على مستقبل هذه المنظمة التي باتت على وشك الانهيار فيما يتعلق بتزايد معدلات البطالة والفقر عقب انتشار فيروس كورونا.

ودعا أبو هولي في هذا النطاق الدول التي تتبرع وتمول وكالة الغوث الدولية إلى تحويل دعم إضافي لتمكين استمرار أنشطة المنظمة.

اللافت أن قضية التعاطي مع الأونروا لن تكون وحدها هي القضية الرئيسية التي سيناقشها الرئيس الأمريكي الجديد مع مساعديه، ولكن أيضا اسلوب التعاطي وبناء الثقة مع الفلسطينيين، خاصة مع دعم الرئيس السابق دونالد ترامب لنقل السفارة الإسرائيلية من تل ابيب إلى القدس، فضلا عن طرح خطة الضم الإسرائيلية لضم المزيد من أراضي الضفة لإسرائيل.

المثير للانتباه أن كل هذا يأتي وسط تحديات تواجه حركة المقاومة الفلسطينية التي يجب أن تتعامل بصورة أو بأخرى مع الرئيس الأمريكي .

وخلال الآونة الأخيرة طرحت بعض من منصات ومواقع التواصل الاجتماعي تساؤلات بشأن مستقبل حركة المقاومة ؟ وهل فشل نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري في مهمته المتعلقة بتنظيم والارتقاء بحركة حماس في عموم مناطق الضفة الغربية؟

ويتأتي هذه الأسئلة مع تواصل ردود الفعل على الساحة السياسية الفلسطينية مع احتفال حركة حماس بيوم تأسيسها، وهو الاحتفال الذي جاء يوم 14 يناير الماضي.

وأشارت بعض من التقارير إلى أن مسار الاحتفالات كان ضعيفا للغاية في مناطق الضفة الغربية، وربما لم يحدث بالمرة هناك .

وتضيف هذه المنصات إلى أن نشطاء حركة حماس بالضفة لم يقوموا بأي مظاهر للاحتفال بهذا اليوم وتلك الذكرى. في الضفة الغربية.

وتقول مصادر حماس في الضفة الغربية إن غياب وقلة نشاط الحركة في الضفة الغربية هذا العام كانا ملاحظين أكثر من المعتاد.

وتقول هذه المصادر إن المسؤول عن عجز حماس في الضفة هو نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري، والمسؤول أيضاً عن منطقة الضفة الغربية.

لم ينجح العاروري في استعادة الحركة وأنشطتها في الضفة الغربية على الرغم من كونه المسؤول عن المنطقة منذ عدة سنوات. حماس في الضفة بحاجة لزعيم جديد يتحمل المسؤولية ويحدث تغييرا.

عموما فإن هناك الكثير من التغيرات الاستراتيجية والسياسية العاصفة التي تحيط بعمل الفصائل الفلسطينية والكثير من الجبهات الأخرى، الأمر الذي يزيد من دقة هذه الأزمة السياسية الحالية.

إصابة فلسطيني في قصف مدفعي إسرائيلي على غزة

أصيب فلسطيني مساء الثلاثاء/ الأربعاء بشظايا قذيفة خلال قصف مدفعي إسرائيلي استهدف مواقع عدة في قطاع غزة.

وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) بأن "قذيفة مدفعية أطلقتها دبابات الاحتلال سقطت على منزل أحد المواطنين من عائلة عبد الجواد في مخيم المغازي، نقل على إثرها إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح وسط القطاع".

ونقلت الوكالة عن مصدر طبي أن الإصابة لشاب وحالته مستقرة، حيث أصيب في قدمه اليسرى.

وأوضحت أن القصف الإسرائيلي استهدف مواقع شرق مدينة غزة، وشرق مخيمي البريج والمغازي وسط القطاع، وموقعاً شرق بلدة بيت حانون شمال القطاع.

وأضافت أن "مدفعية الاحتلال أطلقت قذيفة واحدة على الأقل تجاه موقع شمال غرب بلدة بيت لاهيا، شمال القطاع، ما أدى إلى تدميره واشتعال النيران فيه".

وأشارت إلى أن القصف أدى إلى أضرار مادية في بعض منازل المواطنين القريبة من الأماكن المستهدفة.

العراق: تعديل دستوري بتخفيض أعضاء البرلمان إلى 180

أعلنت لجنة التعديلات الدستورية بالعراق، أمس الأربعاء، الانتهاء من إجراء تعديل مواد في الدستور، أبرزها تخفيض عدد أعضاء البرلمان إلى 180. جاء ذلك في تصريح عضو اللجنة (تتبع الرئاسة العراقية) محسن السعدون، أوردته الجريدة الرسمية "الصباح".

وقال السعدون: "تم الانتهاء من مهام اللجنة بإجراء تعديلات على بعض مواد الدستور، أبرزها تقليص عدد أعضاء البرلمان من 329 إلى 180". وأضاف: "تم تعديل المادة 76 والتي تنص على تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل الحكومة، إلى الكتلة التي تحصل على أعلى الأصوات في الانتخابات من دون تشكيل تحالفات داخل البرلمان".

وأوضح أن "اللجنة ارتأت التوسع في صلاحيات الرئيس العراقي، بدلا من تحويل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، لأن ذلك يقتضي تعديلات كثيرة". وعلى مدى عام، أجرت اللجنة تعديلا على عدة مواد خلافية في الدستور العراقي الذي أقر عام 2005، أثناء الاحتلال الأمريكي للبلاد.

ووفق الدستور العراقي، من المقرر إرسال التعديلات إلى البرلمان، لمناقشتها والتصويت عليها، ثم إجراء استفتاء شعبي، وفي حال اعتراض أغلبية المصوتين في ثلاث محافظات (من إجمالي 18) يتم رفضها.

وفي أكتوبر 2019، قررت الرئاسة العراقية تشكيل لجنة لتعديل الدستور على خلفية تصاعد الاحتجاجات الشعبية الحاشدة في عموم البلاد. وأدت موجات احتجاجية مناهضة للطبقة الحاكمة التي اعتبرها آلاف المتظاهرين "فاسدة"، إلى استقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، ليحل مكانه في مايو الماضي مصطفى الكاظمي، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات.

ليبيا: مصرع قياديين بالأكاديمية البحرية إثر انفجار مخزن ذخيرة

انهى اجتماع اللجنة الدستورية الليبية، بمدينة الغردقة المصرية، يومه الأول، باتفاق مبدئي على إجراء استفتاء على الدستور، وتحصين نتائجه؛ استعدادا لانتخابات مقررة في ديسمبر المقبل. وقالت نعيمة الحامي عضو المجلس الأعلى للدولة، عضو اللجنة الدستورية، ومشاركة في اجتماع الغردقة، إن "اللجنة اتفقت مبدئيا على إجراء استفتاء على مشروع الدستور عبر الأقاليم الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان) شرط حصوله على 50+1"

وأضافت الحامي للأناضول، موضحة أن "الاتفاق النهائي سيعلن الأربعاء بعد مشاورات جديدة".

وحصلت الأناضول على نسخة مسودة لاتفاق مبدئي، يتضمن "التوافق على إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور المعد من قبل الهيئة التأسيسية للصياغة، بجانب تحصين المراكز القانونية الجديدة التي ستنتج عن الاستفتاء، بإيقاف النظر في الطعون، على أن تخوض اللجنة مناقشات من 9 إلى 11 فبراير المقبل لتحديد موعد الاستفتاء ورفعه للبعثة

وبحسب عضو المجلس الأعلى للدولة المشارك بالاجتماع، عمر أبو شاح، في حديث الأناضول فإن التحصين يأتي من مخاوف البث في الطعون بعد الاعتماد على إجراء استفتاء على الدستور.

وفي يوليو 2017 صوّتت هيئة صياغة الدستور، على تمرير مشروع الدستور الليبي، لكن أعضاء من الهيئة تقدّموا بطعن حول عدم مشروعية الجلسة أمام محكمة في مدينة البيضاء شرقي البلاد. ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من السلطات المصرية أو البعثة الأممية في ليبيا التي ترعى الاجتماعات.

وفي كلمتها الافتتاحية عبر الاتصال المرئي، أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز، "ضرورة الاتفاق على الترتيبات الدستورية في المرحلة القادمة نظراً لأهمية ذلك وارتباطه بمُخرجات المسارات الأخرى"، وفق بيان للبعثة.

والاثنين، وصل أعضاء اللجنة الدستورية الليبية، إلى مدينة الغردقة المصرية، للتباحث بشأن ترتيبات الانتخابات المقرر إجراؤها في ديسمبر 2021، وفق حديث سابق لنعيمة الحامي للأناضول. وقالت الحامي: "وصل 8 أعضاء من المجلس الأعلى للدولة الليبي إلى الغردقة، للقاء نظرائهم من أعضاء مجلس النواب المنعقد في طبرق (شرق) في اجتماعات تستمر حتى الخميس المقبل؛ بهدف التوافق حول القاعدة الدستورية لإجراء الانتخابات المقبلة".

تظاهر العشرات وسط العاصمة للمطالبة بالتنمية

تونس: مواجهات بين متظاهرين والأمن بالعاصمة

جانب من المواجهات

شهدت العاصمة التونسية، مواجهات بين متظاهرين وقوات أمنية حاولت تفريق محتجين بالقوة، دون الإبلاغ عن إصابات على الفور. وحسب مراسل الأناضول، تظاهر العشرات، وسط العاصمة تونس، للمطالبة بالتنمية وإطلاق سراح الموقوفين على خلفية الاحتجاجات الليلية الأخيرة.

وتشهد عدة محافظات تونسية تحركات ليلية، تخللتها صدامات مع رجال الأمن، تزامنا مع بدء سريان حظر تجوال ليلي للحد من فيروس كورونا. ورفع عشرات الشبان المشاركين في التظاهرة، العديد من الشعارات المنددة بالحكومة والتعامل الأمني مع الاحتجاجات الليلية التي عرفتها البلاد مؤخرا، من بينها "شغل حرية كرامة وطنية" و"لا خوف لا رعب الشارع ملك الشعب".

ووفق المصدر ذاته، حاولت قوات الأمن تفريق المتظاهرين بالقوة عبر استخدام الغاز المسيل للدموع، وهو ما أسفر عن وقوع مصادمات، دون الإبلاغ عن إصابات على الفور. من جهته، ندد القيادي بحزب العمال (يسار) الجيلاني الهمامي بالتعامل الأمني مع الاحتجاجات التي تشهدها تونس.

وأكد الهمامي للأناضول أن الحل الأمني يزيد من تدهور الوضع. وفرضت السلطات حظر تجوال ليلي (بين 15:00 و05:00 ت.غ)، ضمن تدابير مكافحة كورونا، دون تحديد مدته. وأعلنت الداخلية توقيف 632 شاركوا في "أعمال شغب" شهدتها العاصمة ومناطق أخرى، خلال الأيام الأربعة الماضية.

ووفق آخر حصيلة رسمية بلغ عدد مصابي كورونا في

المشيشي يدعو لعدم الانجرار وراء «حملات التحريض»

دعا رئيس الحكومة التونسي هشام المشيشي، كافة الأطراف الشعبية والمدنية والحزبية في بلاده إلى "عدم الانجرار وراء حملات التجييش والتحريض، وعدم اللجوء إلى العنف وبث الشائعات وإرباك مؤسسات الدولة".

جاء ذلك في كلمة توجه بها المشيشي إلى الشعب التونسي عبر التلفزيون الرسمي، تعليقا على الاحتجاجات الأخيرة وما شابها من أحداث عنف. وقال المشيشي إن "هذه الكلمة تأتي على خلفية ما تشهده العديد من المناطق من احتجاجات أتفهم خلفياتها ومطالبها الاجتماعية والاقتصادية".

وأضاف: "الأزمة حقيقية والغضب مشروع والاحتجاج شرعي، لكن الفوضى مرفوضة وسنواجهها بقوة القانون وبوحدة الدولة". واستدرك قائلا: "لكنني أفصل جيدا بينها (الاحتجاجات الاجتماعية) وبين ما رافقها من أعمال عنف وسرقة تصدت لها قواتنا الأمنية بكل حرفية".

وشدد على أن "حق الاحتجاج مكفول بنص الدستور ودوري الحفاظ على سلميته هو مكسب أتت به ثورة الحرية والكرامة (عام 2011، التي أطاحت بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي)".

وانتقد أعمال "الشغب والنهب والتكسير والاعتداء على الممتلكات، ولا أعتقد أن هناك من بين المحتجين السلميين من يبرر هذه الممارسات أو يزكيها". واعتبر رئيس الوزراء التونسي أن "هذه الممارسات من فعل منحرفين".

وأعرب عن تفهمه "لحالة الاحتقان والغضب في عديد المناطق فالوضعية الاجتماعية والاقتصادية متأزمة، وعمقتها أزمة الكوفيد (كورونا) وتداعياتها الاقتصادية وبما صاحبها من إجراءات ضرورية أملاها حرصنا على الحفاظ على صحة التونسيين".

وزاد: "أتفهم المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وأعتبر أن دوري الأساسي كرئيس للحكومة الإصغاء إليها وتحويلها إلى دافع نحو الفعل والإنجاز".